2006/1/18-00082-م

بيان هيئة المتابعة المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول
الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب
حول النتائج المعلن عنها من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة

إن هيئة المتابعة المنبثقة عن المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لبلادنا والمجتمعة بتاريخ ٢٠٠٦/٠١/١٨ بمقر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وبعد تدارسها للخلاصات والنتائج الأولية المعلن عنها من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة، والمتضمنة في موجز التقرير وفي التوصيات، وفي انتظار إطلاعها وتدارسها للتقرير في صيغته النهائية، خلصت إلى ما يلي:

-١ على مستوى استجلاء الحقيقة:

* تسجل أهمية استجلاء مصير ٧٤٢ حالة من ضحايا الانتهاكات الجسيمة ممن اعتبروا في عداد مجهولي المصير، وتعتبر ذلك تقدما قياسا إلى ما سبق توفره أو الإعلان عنه رسميا.
* تشدد على ضرورة تحمل الدولة مسؤوليتها في الكشف عن مجموع باقي الحالات العالقة.
* تستغرب من غياب أية إشارة إلى الانتهاكات الجسيمة في الريف على الأقل في موجز تقريرها، كما تستغرب من حصر ضحايا الإنتهاكات الجسيمة في الصحراء فقط في ضحايا الإشتباكات المسلحة.
* تطالب بالعمل على التحديد الدقيق لأسباب الوفايات والحسم في هويات المتوفين، بالنسبة لكل

العائلات التي ترغب في ذلك، باللجوء للخبرة العلمية والتحليل الجيني بما لا يدع سبيلا للشك بالنسبة لذوي الحقوق

* تسجل القصور الذي اعترى عمل الهيئة في استجلاء الحقيقة فيما يخص التحريات ذات الصلة بملف المهدي بن بركة، لما له من دلالة سياسية ورمزية وطنيا ودوليا.

* تسجل بأسف التعاون غير المتكافئ لأجهزة الدولة، وإقرار الهيئة" برفض بعض المسؤولين السابقين التعاون معها في مجهود البحث عن الحقيقة"، كما جاء في موجز التقرير، وهو ما يفاجئ الرأي العام و هيئة المتابعة مقارنة بالتصريحات الرسمية والمتوالية لهيئة الإنصاف والمصالحة إلى غاية نهاية المدة المخصصة لعملها والتي ظلت تشيد باستمرار بالتعاون الايجابي والمطلق لمختلف الأجهزة معها.

٢ – على مستوى تحديد المسؤوليات:

* تلاحظ عدم التنصيص الصريح على مسؤولية الدولة ومختلف الأجهزة والمؤسسات في ما جرى من انتهاكات جسيمة، وتستغرب من توجه هيئة الإنصاف والمصالحة لاعتبار ما وقع من انتهاكات جسيمة، خلال أزيد من أربعة عقود مجرد تدخل غير متناسب للقوات العمومية، وليس بالسياسة الممنهجة للدولة تجاه مختلف الفاعلين السياسيين والنقابين والجمعويين بواسطة التصفية الجسدية و التضييق والقمع والتعذيب كمعتقلين اعتقالا تعسفيا أو مختطفين قسريا.

* تتحفظ على توزيع الهيئة للمسؤوليات مابين مسوؤليات دولتية وأخرى غير دولتية بينما واقع الحال يؤكد إن سيادة الدولة على أجهزتها تابثة خلال هذه الفترة (١٩٥٦ – ١٩٩٩) وهي المسوؤلة دستوريا وقانونيا على حماية وضمان سلامة جميع المغاربة أفراد وجماعات، نساء ورجالا.

٣ – على مستوى جبر الأضرار:

بصدد ما أقرته هيئة الإنصاف والمصالحة من كونها"أنجزت تقييما شاملا لمسلسل تسوية ملف الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي بعد مباشرة اتصالات مع السلطات العمومية وجمعيات المجتمع المدني والضحايا وعائلاتهم وممثليهم.." كما جاء في موجز تقريرها تسجل هيئة المتابعة ما يلي:

* تعلن عدم إشراكها في التقييم الشامل لمسلسل التسوية لماضي الانتهاكات الجسيمة

* تتأسف على عدم إطلاعها على هذا التقييم المنجز والذي مافتئت تطالب هيئة الإنصاف والمصالحة إمدادها به حتى حدود يوليوز ٢٠٠٥، وهو ما جعل مقاربة الهيئة فيما يخص التعويض وجبر الضرر غير معروفة سواء لدى الضحايا ودويهم أو لدى الجمعيات ذات الصلة بمطالبهم.

* تحتفظ بحقها في إبداء رأيها في هذه المقاربة بعد التعرف على المعايير والمرتكزات وقيمة التعويضات والإجراءات المتخذة في مجال الإدماج الاجتماعي والصحي،

* تثمن مبدأ توسيع مفهوم جبر الضرر ليشمل الأفراد والجماعات والمناطق وتؤكد على العمل على مباشرة تفعيله.

٤ – على مستوى التوصيات:

تدعو هيئة الإنصاف والمصالحة في سياق توصيتها الخاصة بالتقرير إلى اعتباره وثيقة مرجعية، وطنية وعمومية، كما تدعو لتنظيم أنشطة ذات طبيعة إعلامية وتربوية لتقديم التقريرالى عموم المواطنين، غير أنه بعد مرور ما يقارب الشهرين على مصادقة الملك عليه والأمر بتعميمه، لم تعقد حتى الندوة الصحفية التي يقدم فيها التقرير للرأي العام عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة، كما لم يقدم برنامج تعميمه، بينما بدأت حملة تقديمه للمجتمع الدولي في الخارج. مما يجعلنا نتساءل من المعني بهذا المسار والمسلسل الخاص بفتح ملفات الانتهاكات الجسيمة وما أسفر عنه من نتائج؟؟

في مقابل ذلك تسجل هيئة المتابعة فيما يتعلق بباقي توصيات وتدابير عدم تكرار ما جرى ما يلي:

* تثمن ايجابية التوصية المتعلقة بسمو المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على التشريعات الوطنية وتطالب بد سترة مضمون هذه التوصية.

* تعبر عن ارتياحها للتوصية المتعلقة بفصل السلط واستقلال القضاء وباقي التدابير ذات الصلة بتأهيل العدالة وتقوية استقلاليتها، وتدعو إلى مراجعة الدستور الحالي بما يضمن تأصيل الحريات و بما يؤسس للديمقراطية شكلا ومضمونا.

* تسجل ايجابية التوصية المتعلقة بالمصادقة على نظام روما وتطالب الدولة المغربية بالمصادقة والانضمام بصفة رسمية إلى مجموعة الدول المصادقة على المحكمة الجنائية الدولية
* تثمن ايجابية روح التوصية المتعلقة بمناهضة الإفلات من العقاب ومراجعة السياسات الأمنية، وتطالب بوضع كافة الأجهزة الأمنية تحث وصاية الحكومة وأن تكون خاضعة لمراقبة البرلمان.

وإذا كانت هيئة المتابعة تعتبر أن أهمية هذه التوصيات تكمن أساسا في تفعيلها فإنها تشير إلى الخصاص الذي يطال الإصلاحات التربوية على مستوى التوصيات باعتبارها أحد المداخل الأساسية للإصلاح ولعدم تكرار ما جرى، فالتوصية ذات الصلة فقد جاءت عامة لتكتفي فقط بالإحالة على الخطة الوطنية للمجلس الاستشاري للتربية على حقوق الإنسان والنهوض بها، بينما هذه الخطة غير موجودة وما تزال موضوع مطالبة إلى اليوم. وهو ما يطرح تحديا أساسيا بالنسبة لمجموع التوصيات على مستوى التدبير الزمني وتحديد أجندة تفعيلها وإعمالها.

إن هيئة متابعة ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وفي انتظار الانتهاء من دراستها وتحليلها للتقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة تطالب على وجه السرعة بما يلي:
* نشر التقرير النهائي وتعميمه عبر مختلف وسائل الإعلام العمومية وبمختلف اللغات المستعملة وعلى نطاق واسع.
* قيام الدولة بالاعتذار الرسمي والعلني عن ما صدر منها من انتهاكات جسيمة للضحايا ولذويهم وللمجتمع المغربي.

١٨/ ١/ ٢٠٠٦-٠١-٢٦

عن هيئة المتابعة:

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

منتدى الحقيقة والإنصاف